

مدى التزام الشركات المساهمة بولاية سعيدة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالامتلاكات،

المعدات والمباني

(دراسة استنبائية تحليلية)

الباحث كريم فيصل

باحث دكتوراه

-جامعة سعيدة-الجزائر

البريد الالكتروني:

Syoucef12@yahoo.fr

الدكتور يوسف صوار

أستاذ محاضر قسم (أ)

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- جامعة

سعيدة-

البريد الالكتروني: krim.faycal@gmail.com

RESUME

L'étude a abouti à la connaissance de l'ampleur de l'obligation des S.P.A de la wilaya de Saida quant à l'application de la norme comptable de l'IAS (16) concernant les immobilisations corporelles, incorporelles au niveau de la wilaya de Saida, l'étude a abouti aussi à la connaissance des difficultés qui constituent un obstacle quant à l'application de la norme, et s'il existe d'autre variable qui s'opposent à son application telles que l'expérience professionnelle, le niveau scolaire ou bien des décisions émanant de l'autorité suprême, le chercheur a distribué un questionnaire aux comptables des différentes entreprises de la wilaya de Saida, pour finalement l'analyser par le biais du logiciel statistique SPSS V.21 via Test T pour échantillon unique et ANOVA pour dégager les divergences existantes entre les différents questionnés selon leurs niveau scolaire, et leur expérience professionnelle.

Finalemnt cette étude a démontré que les entreprises de la wilaya de Saida n'appliquent pas la norme IAS (16), malgré leurs activités, et l'expérience professionnelle de leurs comptables, et tout cela est dû au manque de formation.

Mots clé : Comptabilité, Norme comptable, Les principe comptable, Harmonisation comptable.

Classification code (JEL) : M41, M49, P48.

تمهيد

أصبح لمعايير المحاسبة الدولية أهمية كبيرة على الصعيد الدولي، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها البيانات المالية المنشورة كمصدر معلومات لمتخذي القرار، فإن وجود معايير محاسبية دولية أصبح أمرا ملحا وضروريا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أي أن هذه المعايير أصبحت تمثل مرجعا مهما في دنيا المال والأعمال للقائمين على العمل المحاسبي.

في هذه الدراسة تناول الباحثين مدى تطبيق الشركات المساهمة بولاية سعيدة لتطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم (16) الخاص بالامتلاكات والتجهيزات والمباني، ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات (الأصول الثابتة)، ويُلتزم بتطبيق القواعد الواردة فيه ما لم يكن هناك معيار دولي محاسبي يتطلب أو يسمح بمعالجة محاسبية أخرى، وذلك نظرا لما تمثله الأصول الثابتة من أهمية كبيرة في الشركات المساهمة بسبب كبر حجم هذه الأصول، حيث إن ذلك يتطلب ضرورة التأكد من صحة قياس هذه الأصول وتقييمها بدقة والإفصاح عنها في القوائم المالية بشكل يظهر الصورة الحقيقية لأصول المنشأة الثابتة، مما ينعكس بالإيجاب على سمعة الشركة في السوق، ومنه يمكن طرح التساؤل التالي :

هل تلتزم الشركات المساهمة بولاية سعيدة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالامتلاكات، المعدات، المباني ؟

تم معالجة هذه الدراسة بالاعتماد على منهجية (IMRAD) على النحو المقدم.

الأدبيات النظرية للبحث

أولاً : مفهوم وخصائص المعايير المحاسبية

(1) مفهوم المعايير المحاسبية

يقصد بكلمة معيار Standard النموذج الذي يوضع لقياس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فالمعيار المحاسبي Accounting Standard هو المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين. فالمعيار المحاسبي يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية، ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة لأنه لا بد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب من أداء مهامه، ويمكن اعتبار المعايير بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتطرق الإجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة¹.

كما يشير Belkaoui إلى أن المعيار المحاسبي هو قواعد عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية.

(2) خصائص المعايير المحاسبية الدولية²

تتميز المعايير المحاسبية بعدة خصائص تُلخص أهمها فيما يلي :

- ✓ قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير ؛
- ✓ قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية اتجاه المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير ؛
- ✓ مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه ؛
- ✓ غير إجبارية، لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية.

(3) الهيئات الدولية المختصة في إعداد المعايير المحاسبية

(4) بتاريخ 01 أبريل 2001 تم تعديل القانون الأساسي وهيئة المحاسبة الدولية، وبموجب هذا التعديل أُدخلت إصلاحات جذرية على هيكل هيئة المعايير المحاسبية الدولية فأصبحت تتكون من الهيئات التالية :

❖ اللجنة التأسيسية لمعايير المحاسبة الدولية (IASCF) :

تشكل هذه اللجنة من 19 عضواً من الإداريين (Trustees) يتم اختيارهم من طرف لجنة التعيين، ويشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون مُمثلة للأسواق العالمية والتنوع في الأصل الجغرافي (06 من أمريكا الشمالية، 06 من أوروبا، 04 من آسيا، 03 من بقية بلدان العالم شريطة احترام التوازن الجغرافي)، ويتم تعيين الإداريين لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويتمثل دورهم في³ :

- ✓ جمع الأموال اللازمة لسير أنشطة الهيئة ؛
- ✓ إعداد ونشر التقارير السنوية عن النشاط؛
- ✓ تعيين أعضاء كل من المجلس الاستشاري للمعايير (SAC)، واللجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية (IFRIC) ؛
- ✓ تقييم استراتيجية وفعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

❖ مجلس معايير المحاسبة الدولية⁴ (IASB)

يُنشَط هذا المجلس تحت إشراف لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASCF)، ويتشكل من 14 عضو يتم تعيينهم على أساس الخبرة والكفاءة المهنية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حيث أن 12 (05 أعضاء مراجعين، 03 معدوا القوائم المالية، 03 مستعملوا القوائم المالية، 01 باحث جامعي)، منهم يسخرون كل وقتهم لخدمة أعمال المجلس ويتقاضون على ذلك أجرا، وينحصر نشاطهم فيما يلي :

- ✓ إعداد ونشر وتعديل المعايير المحاسبية الدولية ؛
- ✓ نشر مذكرات الإيضاح حول مشاريع المعايير المحاسبية الدولية الجارية ؛
- ✓ إعداد إجراءات معالجة التدخلات ؛
- ✓ تشكيل كل أنواع اللجان المتخصصة لإبداء رأيها حول المشاريع المهمة ؛
- ✓ القيام بالدراسات في الدول المتقدمة والناشئة للتأكد من قابلية المعايير للتطبيق.

❖ المجلس الإستشاري للمعايير (SAC)

يتشكل هذا المجلس من ثلاثين عضوا على الأقل يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يرأسهم رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية وتتمثل مهام المجلس في توجيه الأعمال، كما يشكل فضاء للربط بين مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئات التوحيد الوطنية والأطراف الأخرى المهتمة بالمعلومات المالية الدولية.⁵

❖ اللجنة الدولية للتفسيرات المحاسبية المالية (IFRIC)

اسمها القديم (SIC) وهي لجنة تفسيرات تسهر على شرح وتفسير المعايير الصادرة عن المجلس، يلي ذلك تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة، انتظارا في عرض معيار نهائي مناسب، كما تجدر الإشارة أن هذه اللجنة تتكون من 12 عضو يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد.⁶

ثانيا: محاسبة وتقييم التثبيات المادية وفق المعيار المحاسبي رقم (16)

1) معايير الاعتراف بالأصل

يتم الاعتراف بالأصل الثابت وتسجيل قيمته ضمن عناصر الميزانية في حالة توفر شرطين أساسين وهما:⁷

- ✓ إن كان هناك احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية ستندفق إلى المنشأة نتيجة استغلال أو استخدام الأصل ؛

✓ يمكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق به.

2) كيفية قياس التثبيات وفق المعيار

يجب تسجيل التثبيات عند تملكها بالتكلفة، وتتضمن التكلفة في هذا المعيار جميع التكاليف الضرورية التي تتحملها المنشأة حتى يصبح الأصل الثابت جاهزا للاستخدام وبالشكل الذي اشترى من أجله، بما فيها ثمن الشراء مخصصا منه الخصم التجاري، رسوم الجمارك والضرائب الغير مستردة، تكلفة إعداد وتهيئة المكان الخاص بالتثبيات، أتعاب المهندسين والمستشارين المرتبطة بالتثبيات وحتى التكاليف المقدرة لإزالة الأصل في نهاية عمره الإنتاجي.⁸

3) التكاليف اللاحقة

يعترف بالمصاريف اللاحقة على التثبيتات كأصل (يمكن أن تضاف إلى القيمة المحاسبية للأصل نفسه) فقط عندما تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء النمطي للأصل ومن أمثلة ذلك:

- ✓ نفقات التعديلات التي تؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي ويشمل ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للأصل ؛
- ✓ تحسين أجزاء الآلة وذلك لتحسين جودة المخرجات بشكل جوهري ؛
- ✓ تطبيق طرق إنتاجية جديدة تحقق تخفيضا كبيرا في تكاليف التشغيل المقدر من قبل.

4) إعادة التقييم (القياس اللاحق بعد الاعتراف الأولي)

حدد المعيار طريقتين لإعادة التقييم وهما :

- أ. طريقة التكلفة : وتحدد وفق المعادلة التالية: القيمة المحاسبية = التكلفة - \sum الاهتلاكات - \sum خسائر القيمة.⁹
- ب. طريقة إعادة التقييم : بموجب هذا النموذج يسجل الأصل بقيمة إعادة التقييم، والتي تمثل القيمة العادلة للأصل بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها الاهتلاك المتراكم خلال الفترات التالية لإعادة التقييم ويشترط لاستخدام هذا النموذج أن يكون بالإمكان قياس القيمة العادلة للأصل بشكل موثوق به، وعند اختيار المنشأة أحد النموذجين كسياسة لها فيجب عندها تطبيق تلك السياسة على جميع الممتلكات والتجهيزات، فعند إعادة تقييم أحد البنائيات مثلا يتوجب إعادة تقييم لجميع البنائيات المملوكة من قبل الشركة وذلك لسببين¹⁰ :
 1. أن اختيار المنشأة لبعض البنائيات لقياسها بطريقة بالتكلفة وبنائيات أخرى بطريقة إعادة التقييم سيؤدي لأن يكون الأصول المتشابهة أسس قياس مختلفة ؛
 2. تفادي اختيار المنشأة الأفضل أي عدم تمكين الشركة من الانتقائية في اختيار الأصول التي ارتفعت قيمتها فقط بهدف تضخيم الأصول وتجميل الميزانية وعدم إعطاء صورة صادقة للقوائم المالية.

5) معالجة الاهتلاك وفق المعيار رقم (16)

توزع بشكل منتظم قيمة الممتلكات، التجهيزات والمعدات القابلة للاهتلاك على العمر الإنتاجي (مدة المنفعة)، لأن طريقة الاهتلاك تعكس الكيفية التي من خلالها تستنفد المؤسسة المنافع الاقتصادية المتوقعة للأصل، ويجب الاعتراف بمبلغ الاهتلاك (القسط السنوي) على أنه عبء من أعباء الدورة إلا إذا تقرر احتسابه ضمن تكلفة أصل من أصول المؤسسة.

6) التنازل عن التثبيتات

التنازل عن التثبيتات هي حذف التثبيت من الميزانية فلا يظهر تماما، بالإضافة إلى تحديد مكاسب التنازل أي الفرق بين قيمة التنازل وقيمة الأصل في الكشوفات المالية، أي عناصر التثبيتات الموضوعية خارج الخدمة (الأصول التي لا يتوقع أن تحقق منافع اقتصادية) يتم إخراجها من الميزانية ويتم الاعتراف بالخسائر والأرباح لهذا التنازل وإدراجه ضمن جدول النتائج.

7) الإفصاح في الكشوفات المالية

تجدد الإشارة أن الإفصاح المحاسبي له معيار خاص به وهو المعيار المحاسبي رقم (01) "عرض القوائم المالية" لكن الإفصاح المحاسبي للتثبيتات هو: "أسس القياس المستخدمة في احتساب إجمالي المبلغ المرسل".
الدراسات السابقة

- في حدود علمنا يمكن عرض اهم الدراسات التي أشارت إلى الإشكالية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة كالاتي:
- (1) توفيق جوادي، مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد مع المعايير المحاسبي الدولية – دراسة اختبارية دولية مُقارَنة، البحث عبارة عن أطروحة الدكتوراه في جزأين تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، سنة 2009.
 - صاحب الأطروحة تطرَّق إلى مدى توافق النظام المحاسبي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية، الدراسة خلصت إلى وجود بيئة جزائرية قادرة للتوافق مع هذه المعايير، انطلاقا من النظام المحاسبي المالي الذي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبة في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية، نتيجة اعتماده على الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية، رغم وجود بعض الفوارق التي يجب تصحيحها وتداركها، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومة المالية.
 - (2) سائد نبيل سليم غياضة، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة بقطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالامتلاكات والمصانع والمعدات – دراسة تحليلية -، البحث عبارة عن رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، سنة 2008.
 - الباحث هنا تطرق للمعايير المحاسبية، تاريخها، أهميتها، صعوبات التطبيق، الجهات المسؤولة عن إصدار هذه المعايير كما قام الباحث بدراسة تفصيلية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (16) وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أنّ الشركات الصناعية المساهمة بقطاع غزة لا تلتزم إجمالا بتطبيق قواعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)، الخاص بالامتلاكات والمصانع والمعدات والمباني.
 - (3) سمير مرواني، **Le projet du nouveau système comptable Algérien**، البحث مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، سنة 2007.
 - الباحث هنا تطرق إلى لدراسة تحضيرية والواجب القيام بها، من أجل تحقيق انتقال أفضل لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر وتحضير البيئة المناسبة له.
 - (4) شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي، البحث عبارة عن أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007.
 - البحث إشكاليته تدور حول ضرورة إيجاد توافق محاسبي من أجل استعمال لغة محاسبية موحدة ومتوافقة تماما لتسهيل قراءة القوائم المالية بالنسبة لمستعملي المعلومة المالية، المستثمرين وكل من بحاجة للمعلومة المالية للمؤسسة، بما أنّ هذه القوائم المالية غير متجانسة وغير موحدة وتختلف باختلاف الأنظمة المحاسبية، وأحيانا بالنظام الواحد، وهو ما يشكل عائقا أمام الشركات المتعددة الجنسيات، كما حاول الباحث كذلك إبراز المقاربة بين النظام المحاسبي المعمول به في المؤسسات والنموذج المحاسبي الدولي.
 - (5) صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، البحث عبارة عن أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008.
 - هنا تطرق الباحث إلى المعايير المحاسبية الدولية عامة ومعايير الإبلاغ المالي وبين تأثير المعايير على مهنة المدقق، بالإضافة إلى القيام بعملية مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، والمخطط المحاسبي الوطني، والنتائج المستخلصة من هذه الدراسة هي وجود تأثير بين مباشر وقوي بين أي ارتباط موجب وقوي لهذه المعايير ومهنة المدقق.

- 6) عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخّل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، سنة 2009.
- تعرض الباحث لتطور المحاسبة على المستوى المحلي والدولي، والمشاريع والنظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وحاول توضيح الإطار المفاهيمي ومجال التطبيق وطبيعتها وأهدافها والمبادئ المحاسبية الأساسية، كما قام بتقديم القوائم المالية وفقاً للمعيار الأول وكذا مدونة الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي الجديد وتعرض للتعريف والتسجيل وفقاً للمعيار المحاسبة الدولية وتوصل الباحث إلى أن منافع تطبيق النظام المحاسبي الجديد أكثر من العوائق واعتماد هذا النظام سيسمح للجزائر مواكبة التطور المحاسبية على المستوى الدولي، وخُصصت القوائم المالية في المؤسسة يمكن تكييفها مع المعايير الدولية عن طريق التحضير الجيد.
- 7) محمد الدينور يسالي، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة شركة رويال مونديال لواداي)، مذكرة تدخّل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، سنة 2009.
- تطرّق الباحث إلى المدخل نظري للمحاسبة المالية وتعرض لمختلف المراحل لتطور المحاسبة ونشأة معايير المحاسبة الدولية وهيأتها وتطورها وأهم المعايير بالتركيز على علم معيار قوائم التدفقات النقدية كما حاول تطبيقها على المؤسسة محل الدراسة وتحليل النسب المستخلصة منها.
- 8) مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل الأعمال لتوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004.
- عالجتهما الأطروحة موضوع إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، من خلال البحث في مسارات التوحيد المحاسبي الدولي، أهدافها وبيئات التوحيد المحاسبي وموقفها من العولمة، مكانة الإصلاح المحاسبي في استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، نموذج التوحيد المالي للمؤسسات في ظل اقتصادياتها المتغيرة بالجزائر وتقييمها واقعاً خصوصياتها الميدانية المحاسبية الجزائرية. أظهرت نتائج الدراسة إدارتها كقوى وإجماعاً كبيراً حول أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر لئلا يتماشى مع سياسات الانفتاح الاقتصادي.
- 9) نسبية بوراوي، Nécessité d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché، البحث مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، سنة 1999.
- الباحث تطرق إلى دراسة المخطط المحاسبي الوطني، وعرض تجارب بعض الدول حول أنظمتها المحاسبية، وصولاً إلى ضرورة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار الحلول والتطبيقات المحاسبية الدولية.
- الأدبيات التطبيقية للبحث
الطريقة والأدوات
- من أجل استكمال الدراسة النظرية وبغية تسليط الضوء أكثر على الدراسة النظرية ومن أجل دراسة الواقع الحقيقي وتدعيم الدراسة، ارتأينا إلى تقديم دراسة ميدانية تتضمن وصفاً لمنهج البحث وأفراد المجتمع وكذلك الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، ووصف للإجراءات المتبعة والمنهجية وبالتالي المعالجة الإحصائية التي اعتمدها الباحث عليها بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

1) مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة هو المحاسبين للشركات المساهمة بمختلف أنواعها العاملة بولاية سعيدة والمسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري، حيث تتكون عينة الدراسة من (33) محاسبا عاملا بالشركات الناشطة بالولاية والمسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري والبالغ عددها (33) شركة بمختلف أنشطتها. مع ملاحظة أن جميع المحاسبين لشركات العينة محل الدراسة خبرتهم هي أكثر من 10 سنوات ما عدا محاسب واحد، كذلك جميع الشركات للعينة محل الدراسة حجم أصولها الثابتة هي أكثر من 100 مليون دينار.

النتائج والمناقشة

الفرضية الأولى

تفترض هذه الفرضية التزام الشركات الصناعية المساهمة بولاية سعيدة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالممتلكات، المباني والمعدات، ويرتبط بهذه الفرضية أسئلة المحور الأول، الثاني، الثالث، الرابع والخامس.

من خلال الاطلاع على أسئلة المحور الأول، الخاصة ببيانات الاعتراف بالأصل البالغ عددها سؤالين تبين أن المتوسط الحسابي للمحور يساوي 2.45 بمستوى معنوية 5% وانحراف معياري 1.20 مما يبين أن الشركات محل الدراسة لا تلتزم فيما يخص ببيانات الاعتراف بالأصل وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

أما فيما يخص أسئلة المحور الثاني، التكاليف المتعلقة بالأصل البالغ عددها 3 أسئلة تبين أن المتوسط الحسابي للمحور يساوي 3.10 بمستوى معنوية 5% وانحراف معياري 1.11 مما يبين أن الشركات محل الدراسة لا تلتزم فيما يخص التكاليف المتعلقة بالأصل وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

أما بخصوص أسئلة المحور الثالث، النفقات اللاحقة بالأصل البالغ عددها 3 أسئلة تبين أن المتوسط الحسابي للمحور يساوي 3.33 بمستوى معنوية 5% وانحراف معياري 0.961 مما يبين أن الشركات محل الدراسة لا تلتزم فيما يخص النفقات اللاحقة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

أما فيما يتعلق أسئلة المحور الرابع، إعادة التقييم بالأصل البالغ عددها 5 أسئلة أتضح أن المتوسط الحسابي للمحور يساوي 3.346 بمستوى معنوية 5% وانحراف معياري 1.24 مما يبين أن الشركات محل الدراسة لا تلتزم فيما يخص إعادة التقييم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

أما أسئلة المحور الخامس، اهتلاك الأصول الثابتة البالغ عددها 5 أسئلة أتضح أن المتوسط الحسابي للمحور يساوي 2.24 بمستوى معنوية 5% وانحراف معياري 0.750 مما يبين أن الشركات محل الدراسة لا تلتزم فيما يخص اهتلاك الأصول الثابتة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

الفرضية الثانية

تفترض هذه الفرضية التزام الشركات التجارية والخدمات المساهمة بولاية سعيدة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالممتلكات، المباني والمعدات، واختبار هذه الفرضية تم استخدام طريقة ANOVA، أين سيتم المقارنة بين آراء المستجوبين بين الشركات محل الدراسة على اختلاف نوع نشاط الشركة وكانت النتائج كالتالي:

اتضح من خلال نتائج المحور الأول على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 12.622، أما داخل المجموعات 0.715 ومستوى المعنوية 0.000، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف نشاط الشركة من صناعية وتجارية وخدماتية.

أما من خلال نتائج المحور الثاني وجد على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 12.622، أما داخل المجموعات 0.715 ومستوى المعنوية 0.000، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف نشاط الشركة من صناعية وتجارية وخدمائية.

كذلك من استخلاص نتائج المحور الثالث تبين على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 12.622، أما داخل المجموعات 0.715 ومستوى المعنوية 0.000، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف نشاط الشركة من صناعية وتجارية وخدمائية.

اتضح من خلال نتائج المحور الرابع على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 12.622، أما داخل المجموعات 0.715 ومستوى المعنوية 0.000، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف نشاط الشركة من صناعية وتجارية وخدمائية.

اتضح من خلال نتائج المحور الخامس على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 12.622، أما داخل المجموعات 0.715 ومستوى المعنوية 0.000، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف نشاط الشركة من صناعية وتجارية وخدمائية.

الفرضية الثالثة

تفترض هذه الفرضية أن المحاسبون ذوي المستوى العلمي العالي للشركات محل الدراسة هم القادرين على الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (16)، وكانت نتائج هذه الفرضية كالتالي:

اتضح من خلال نتائج المحور الأول على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 4.824، أما داخل المجموعات 1.111 ومستوى المعنوية 0.012، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف المستوى العلمي للمحاسب للشركات محل الدراسة.

أما من خلال نتائج المحور الثاني وجد على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 3.174، أما داخل المجموعات 1.032 ومستوى المعنوية 0.043، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف المستوى العلمي للمحاسب للشركات محل الدراسة.

كذلك من استخلاص نتائج المحور الثالث تبين على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 8.967، أما داخل المجموعات 0.091 ومستوى المعنوية 0.000، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف المستوى العلمي للمحاسب للشركات محل الدراسة.

اتضح من خلال نتائج المحور الرابع على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 14.265، أما داخل المجموعات 0.224 ومستوى المعنوية 0.000، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف المستوى العلمي للمحاسب للشركات محل الدراسة.

اتضح من خلال نتائج المحور الخامس على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، وكان متوسط المربعات بين المجموعات 2.674، أما داخل المجموعات 0.344 ومستوى المعنوية 0.000، مما بين عدم تساوي آراء المستجوبين حسب اختلاف المستوى العلمي للمحاسب للشركات محل الدراسة.

الفرضية الرابعة

من خلال هذه الفرضية يفترض على عدم وجود صعوبات تحول دون تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالملكات، المباني والمعدات، ويرتبط بهذه الفرضية المحور السادس من الاستبيان وكانت نتائج المحور كالتالي :

من خلال نتائج أسئلة المحور السادس، صعوبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) البالغ عددها 5 أسئلة أتضح أنّ المتوسط الحسابي للمحور يساوي 3.52 بمستوى معنوية 5% وانحراف معياري 0.479 مما يبين أن الشركات محل الدراسة لها صعوبات لا تسمح لها بتطبيق بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

1) المناقشة

توصل الباحثين من خلال معالجة أسئلة الاستمارة إلى النتائج التالية:

- ✓ لا تلتزم الشركات الناشطة بولاية سعيدة بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) الخاص بالممتلكات، التجهيزات والمعدات الصناعية بما يلي:
- ✓ لا تطبق الشركات المساهمة بولاية سعيدة والتي كانت محل الدراسة بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) بخصوص الاعتراف بالأصول الثابتة.
- ✓ لا تطبق الشركات المساهمة بولاية سعيدة والتي كانت محل الدراسة بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) التكلفة المتعلقة بالأصل.
- ✓ لا تطبق الشركات المساهمة بولاية سعيدة والتي كانت محل الدراسة بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) النفقات اللاحقة.
- ✓ لا تطبق الشركات المساهمة بولاية سعيدة والتي كانت محل الدراسة بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) إعادة التقييم.
- ✓ لا تطبق الشركات المساهمة بولاية سعيدة والتي كانت محل الدراسة بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) اهتلاك الأصول الثابتة.
- ✓ لم تختلف آراء المستجوبين للعينة محل الدراسة لا باختلاف نشاط الشركة من إنتاجية، خدماتية وتجارية
- ✓ لم تختلف آراء المستجوبين للعينة محل الدراسة لا باختلاف المستوى العلمي للإطار المالي للشركة سواء كان جامعي أو ثانوي.

الخلاصة

قد خلصت الدراسة إلى الشركات المساهمة بولاية سعيدة والتي كانت محل الدراسة لا تلتزم بقواعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) الخاص بالمباني، المعدات، التجهيزات والآلات، كما سجلت بعض العوائق التي تحول دون تطبيق قواعد المعيار وكان من أهمها هو نقص التكوين، رغم ضرورة تبنيه من طرف هذه الأخيرة خصوصا نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر في ظل محاولتها جلب استثمارات أجنبية من خلال توفير مناخ أعمال مناسب قصد تسهيل حركة رؤوس الأموال، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إجراءات إلزامية كسن قوانين تلزم بتطبيقها المؤسسات وتوفير مناخ ومحيط يتلاءم مع متطلبات التطبيق خصوصا فيما يتعلق بتفعيل سوق مالي (بورصة) يعكس القيمة العادلة والحقيقية للأصول.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول رقم (01): وصف عينة الدراسة.

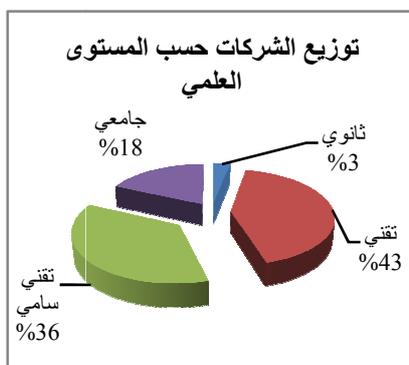
توزيع العينة حسب التخصص		توزيع العينة حسب المستوى العلمي				توزيع العينة حسب النشاط			الشركات
مالية	محاسبة	جامعي	تقني سامي	تقني	ثانوي	خدماتية	تجارية	إنتاجية	
12	21	06	12	14	01	09	08	16	العدد
36.36	63.63	18.18	36.36	42.42	3.03	27.28	24.24	48.48	النسبة %

جدول رقم (02): معامل ألفا كرونباخ.

المحور	عنوان المحور	عدد الأسئلة	معامل الثبات	الصدق
1	المحور الأول: الاعتراف بالأصل (تسجيله ضمن عناصر الميزانية)	2	0.948	0.974
2	المحور الثاني: التكلفة المتعلقة بالأصل	3	0.451	0.671
3	المحور الثالث: النفقات اللاحقة	3	0.787	0.887
4	المحور الرابع: إعادة التقييم	5	0.915	0.956
5	المحور الخامس: اهتلاك الأصول الثابتة	5	0.587	0.766
6	المحور السادس: صعوبات تطبيق المعيار الدولي رقم (16)	5	0.557	0.746
	جميع فقرات استمارة الاستبيان	30	0.751	0.867

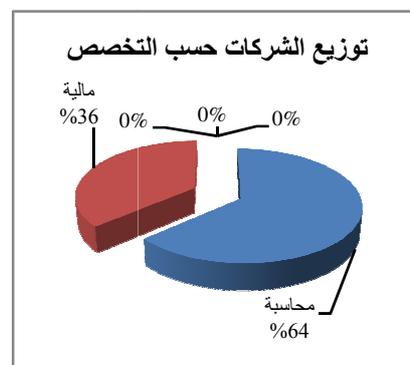
الشكل رقم (02): توزيع العينة حسب المستوى

العلمي

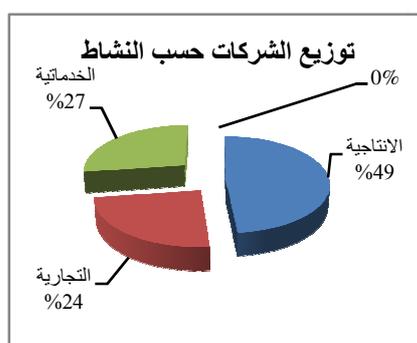


الشكل رقم (01): توزيع العينة

حسب النشاط



الشكل رقم (03): توزيع العينة التخصص العلمي للإطار المالي



المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على المعطيات.

المصادر والمراجع:

1. حسن الكريم سلوم وبتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية في الحد من الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، (بدون سنة)، ص12
2. مداني بن بلغيث، أهمية الإصلاح المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص134.

3. رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، أطروحة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة التبسة، 2010، ص 106.
4. Eric Daucasse, **Normes comptable internationales IAS/IFRS**, de Boeck, Paris, Juin 2005, p 10.
5. رفيق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 107.
6. لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات محلولة، الأوراق الزرقاء، برج الكيفان، الجزائر، 2012، ص 32.
7. محمد أبو ناصر وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل، عمان، 2008، ص 248-249.
8. لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، 2012، ص 94.
9. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الأوراق الزرقاء، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص 138.
10. محمد أبو ناصر وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 256.

ملاحظة:

نظرا لتكوين المحاسبين في الشركات التي كانت محل الدراسة باللغة الفرنسية تم توزيع الاستمارة باللغة الفرنسية وتم فيما بعد تحليل النتائج وترجمتها للغة العربية .